



مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالبشر: لمحة عامة

تقود وزارة الخارجية الأميركية مشاركة الولايات المتحدة العالمية في مكافحة الاتجار بالبشر وتدعم تنسيق جهود مكافحة الاتجار عبر وكالات الحكومة الأميركية. وداخل وزارة الخارجية، ويتوجبه من السفير المتجول لرصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، يقيم مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص علاقات شراكة مع الحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية، والوكالات الفدرالية الأخرى، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والناجين من الاتجار بالبشر لوضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمواجهة العبودية الحديثة. ويتولى مكتب مكافحة الاتجار بالأشخاص مسؤولية الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف، والمساعدات الأجنبية الموجهة، والمشاركة العامة في مجال الاتجار بالأشخاص.

أنشئ مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص بموجب قانون حماية ضحايا الاتجار للعام 2000. ويتبع مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص نموذج الثلاثة محاور الأساسية المتمثلة في مقاضاة حالات الاتجار، وحماية الضحايا، ومنع الاتجار، بما يتوافق مع بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو). يضم مكتب مكافحة الاتجار بالأشخاص أربعة أقسام: التقارير والشؤون السياسية، البرامج الدولية، المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية، وإدارة الموارد والتخطيط.

التقارير والشؤون السياسية

يتمثل الدور الرئيسي لقسم التقارير والشؤون السياسية في العمل مع السفارات الأميركية لإشراك الحكومات الأجنبية في قضايا الاتجار بالبشر وإعداد تقرير الاتجار بالأشخاص السنوي. يجتمع مكتب الاتجار بالأشخاص والبعثات الأميركية في سائر أنحاء العالم بشكل منتظم مع المسؤولين الحكوميين الأجانب لمناقشة سبل مكافحة الاتجار بالأشخاص وتشجيع التقدم القابل للقياس من خلال خطط العمل الوطنية والتوصيات الواردة في تقرير الاتجار بالأشخاص. تتوافق هذه التوصيات مع معايير مكافحة الاتجار بالبشر المنصوص عليها في بروتوكول باليرمو. وهي خاصة بكل بلد وتصف مجموعة من الأنشطة، مثل إصدار أو تعديل تشريعات مكافحة الاتجار، وزيادة جهود تطبيق القانون، وتنفيذ سياسات وخدمات الحماية التي تركز على الضحايا، والاضطلاع بأنشطة المنع ذات الصلة.

إن تقرير الاتجار بالأشخاص هو الأداة الدبلوماسية والتشخيصية الرئيسية للحكومة الأميركية لتوجيه التعامل مع الحكومات الأجنبية بشأن الاتجار بالبشر. كما أنه يمثل المورد العالمي الأكثر شمولاً لجهود مكافحة الاتجار الحكومية ويعكس التزام حكومة الولايات المتحدة بالقيادة العالمية بشأن هذه القضية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وتطبيق القانون. ومن خلال تقرير الاتجار بالأشخاص، تقوم وزارة الخارجية بتقييم البلدان استناداً إلى جهود حكوماتها لتلبية "الحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار" الواردة في القسم 108 من قانون حماية ضحايا العنف. منذ العام 2010، صنف تقرير الاتجار بالأشخاص أيضاً جهود مكافحة الاتجار لحكومة الولايات المتحدة باستخدام نفس الحد الأدنى من المعايير. منذ العام 2001، ارتفع عدد البلدان المشمولة والمصنفة في تقرير الاتجار بالأشخاص إلى أكثر من الضعف في 187 بلداً وإقليماً. وعلى الصعيد العالمي، دفع تقرير الاتجار بالأشخاص إلى وضع تشريعات وخطط عمل وطنية وتنفيذ سياسات وبرامج مكافحة الاتجار بالأشخاص عبر الثلاثة محاور الأساسية.

البرامج الدولية

منذ العام 2001، تولى مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص إدارة أكثر من 960 مشروعاً لمكافحة الاتجار تبلغ قيمتها أكثر من 300 مليون دولار من المساعدات الأجنبية. يحدد مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص أولويات برامجه وفقاً للاتجاهات والتوصيات المحددة في تقرير الاتجار بالأشخاص والمواءمة مع الثلاثة محاور الأساسية. يعمل قسم البرامج الدولية على وضع استراتيجيات البرامج الإقليمية السنوية، ويشرف على عملية المنح التنافسية، ويرصد المشاريع الجارية، ويقدم المساعدة الفنية إلى الجهات المانحة، التي تشمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويتعاون قسم البرامج الخارجية في مجال برامج مكافحة الاتجار مع نظرائه في وزارة الخارجية والوكالات الحكومية الأخرى ويبنى علاقات شراكة مع الجهات المانحة الثنائية والخاصة الأخرى لتعزيز التنسيق.



تشمل برامج مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص ما يلي:

البرامج الثنائية والإقليمية: مشاريع متعددة السنوات تعزز أهداف المقاضاة والحماية والمنع لمكافحة الإتجار بالبشر.

شراكات ميثاق حماية الطفل: برامج متعددة السنوات تدعم الشراكات الثنائية المتفاوض عليها مع حكومات أخرى لتعزيز الجهود المحلية للتصدي للاتجار بالأطفال في بلدان معينة.

التدريب والمساعدة الفنية: أنشطة قصيرة الأجل لزيادة قدرات الحكومة والمجتمع المدني لمكافحة الاتجار والمساعدة التقنية القابلة للانتشار لمساعدة الوكالات الحكومية على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا.

المساعدة الطارئة للضحايا: تقديم المساعدة السريعة لضحايا الاتجار على أساس كل حالة طارئة على حدة.

البحث والابتكار: مشاريع قصيرة الأجل ومتعددة السنوات تعالج الاحتياجات البحثية التي لم تتم تلبيتها وتستكشف الأساليب المبتكرة لمكافحة الاتجار بالبشر.



المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية

يعمل قسم العلاقات العامة والشؤون الحكومية الدولية التابع للمكتب مع الكونغرس، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الحكومية الأميركية الأخرى، والمنظمات المتعددة الأطراف، والشركات، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات الأبحاث، والناجين من أجل نشر الوعي حول العبودية الحديثة وجهود الحكومة الأميركية في مكافحة الاتجار بالبشر وبناء علاقات شراكة للمساعدة في تعزيز تلك الجهود. يدعم هذا القسم وزير الخارجية في دوره كرئيس للفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات لرصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وهو كيان على مستوى الحكومة تم إنشاؤه بموجب قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لتنسيق الجهود على نطاق الحكومة الأميركية لمكافحة الاتجار بالبشر، كما يدعم المجلس الاستشاري الأميركي للاتجار بالبشر. يتألف المجلس من ناجين من الاتجار بالبشر وهو مكلف بتقديم توصيات إلى الفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات حول السياسات الفدرالية لمكافحة الاتجار بالبشر. كما يدعم قسم المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية مشاركة مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالبشر مع الكونغرس الأميركي، لضمان اطلاع أعضاء الكونغرس وموظفيهم على إجراءات وزارة الخارجية لمكافحة الاتجار. بالإضافة إلى ذلك، يُدير قسم المشاركة العامة والشؤون الدولية التواصل مع وسائل الإعلام وحملات التوعية العامة بهدف زيادة الوعي بالعبودية الحديثة والعمل على مكافحتها.

وضمن قسم المشاركة العامة والشؤون الحكومية الدولية، يعمل فريق الشؤون المتعددة الأطراف كمنسق لمكتب الاتجار بالأشخاص في جميع المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعملية بالي بشان تهريب الناس، والاتجار بالأشخاص والجرائم العابرة للدول ذات الصلة، ومنظمة الدول الأميركية، والكيانات المتعددة الأطراف الأخرى.

إدارة الموارد والتخطيط

يوفر قسم إدارة الموارد والتخطيط الدعم الإداري لمكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأداء، والإشراف على التقييم، وصياغة وتنفيذ الميزانية للمساعدات الخارجية وموارد عمليات الدولة، وخدمات الاتصال بالموارد البشرية، والخدمات العامة، والمساعدة في السفر، ودعم عقد الشراكة.